

Distr.: General
9 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: (أ) دور الأمم المتحدة
في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

عرض عام للتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات
العامة التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة
بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في معالجة هذه
المسائل في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٤ المعنون "نحو إقامة نظام
اقتصادي دولي جديد". وهو يقدم عرضاً عاماً عن مختلف أبعاد العولمة والتغيرات الدولية
الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة والتحديات التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي
المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع. ثم يسلط الضوء على دور الأمم
المتحدة، عن طريق مختلف المؤتمرات واجتماعات القمة العالمية، في التصدي لهذه المسائل،
وعلاقتها بالمبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج
العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

* A/65/150.



أولا - مقدمة

١ - شهد العالم، على مدى العقود القليلة الماضية، عولة اقتصادية غير مسبوقة، من حيث حركة السلع والأموال والعمالة. وفي ظل تسارع وتيرة العولة، أضحت العالم أكثر ترابطا. وقد أفضى ذلك إلى تهيئة فرص هائلة للابتكار، ونشوء تحديات جسيمة في التوزيع غير المتكافئ للمنافع والتكاليف. وبالمثل، فقد شدد ذلك أيضا مخاطر الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتنقلة من بلد لآخر، مع ما يرافقها من آثار سلبية وزيادة في انعدام الأمن الاقتصادي. وقد تحملت فئات السكان الأفقر والأكثر استضعافا في البلدان النامية، على وجه الخصوص، ثقل الصدمات الخارجية.

٢ - وتعد أزماتا الغذاء والوقود لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة أمثلة حديثة على أن مشاكل ناشئة في جزء من العالم، سرعان ما تحتاح اقتصاد العالم بأسره وتؤثر سلبا في البلدان النامية. وهكذا، فإن تمرير الصدمات، عبر قنوات انخفاض التجارة والحوالات والتدفقات الاستثمارية والمالية - قد فاقم أوجه الحيف المرتبطة بالعولة، مما أضر بالتنمية والرفاه الإنساني. وبسبب تراجع تدفقات المعونة أيضا، باتت الوطأة أشد بكثير على البلدان المنخفضة الدخل وعلى الفقراء. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد سجلت في عام ٢٠٠٩ زيادة طفيفة في قيمتها الحقيقية مقارنة بعام ٢٠٠٨، فإن التقديرات لا تزال تشير إلى أنها ستقصر كثيرا عن بلوغ التزامات المعونة المتفق عليها منذ فترة طويلة^(١).

٣ - وعلى هذا النحو، فإن التحدي يكمن في جني ما قد ثمره العولة، وفي الوقت نفسه، التقليل إلى أدنى حد من التكاليف ومواطن الخطر والضعف التي نشأت أيضا عن العولة. وفي ظل البيئة الراهنة التي تتهددها أزمات متعددة (أزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ والأزمة المالية)، يبدو التحدي كاسرا للعزيمة.

٤ - ومع ذلك، فإن الأزمات العالمية قد هيأت أيضا فرصة نادرة للمجتمع الدولي لتوجيه مسار الاقتصاد العالمي نحو مزيد من النمو والانتعاش الاقتصاديين المستدامين وذلك من خلال المعالجة المتزامنة لمشاكل انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتغير المناخ، فضلا عن التطلعات الإنمائية للبلدان النامية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعددية الأطراف الشاملة للجميع والمشاركة العادلة لكافة البلدان سواء منها المتقدمة النمو والنامية، على نحو ما توخاه إعلان

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "المعونة الإنمائية ارتفعت في عام ٢٠٠٩ ومعظم المانحين سيبلغون أهداف المعونة المحددة لعام ٢٠١١"، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠. (متاح على الموقع التالي: http://www.oecd.org/document/11/0,3343,en_21571361_44315115_44981579_1_1_1_1,00.html).

إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق به اللذان اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في عام ١٩٧٤ (القراران ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦)).

٥ - وفي وقت تنذر فيه الموارد، تظهر الحاجة إلى نهج مبتكرة في التمويل لمواجهة التحديات التي يطرحها التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي تطوير هذه النهج الجديدة بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد في عين الاعتبار. ولما كانت الأمم المتحدة هي المؤسسة الرئيسية المحسدة لمبدأ تعددية الأطراف الشاملة، فإنها تستطيع القيام بدور مهم في تيسير هذه الجهود.

ثانيا - أبعاد العولمة وتحديات النمو المطرد والمنصف والشامل

٦ - يختلف مفهوم العولمة باختلاف الناس. وثمة ما لا يقل عن خمسة من جوانب العولمة الاقتصادية كانت لها آثار مزيجية في العالم النامي، منها التجارة الدولية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمالية الدولية، وحقوق الملكية الفكرية المعززة، والحوكمة الاقتصادية الدولية الجديدة. ويمكن إرجاع الأسباب الجذرية لأزمي الغذاء والطاقة الأخيرتين والكساد الكبير لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى جوانب من العولمة، لكن التصدي لهذه التحديات وخلافها من التحديات يمكن أن يتم أيضا من خلال تعددية أطراف أوسع وأكثر شمولاً.

التجارة الدولية

٧ - قبل أكثر من نصف قرن مضى، بين هانز سنجر وراؤول برييش في الأمم المتحدة كيف انخفضت أسعار السلع الأساسية مقارنة بأسعار السلع المصنعة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد استمرت تلك الاتجاهات في النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما خلال الثمانينيات عندما هبطت أسعار السلع الأساسية وهبط معها معدل النمو الاقتصادي بعد أن حققا بعض المكاسب في العقد السابق.

٨ - وثمة اتجاهان متصلان بالموضوع لا تزال لهما أهميتهما. أولهما، زيادة تراجع معدلات التبادل التجاري للسلع الزراعية المدارية مقارنة بالسلع الزراعية للمناطق المعتدلة. وثانيهما، أن الصناعات الجنيصة قد شهدت ترددا في معدلات التبادل التجاري، حيث أدت سياسات "إفكار الجار" إلى نشوء منافسة شديدة أبقت على أسعار منتجات البلدان النامية متدنية. وثمة دواع حقيقة للقلق بشأن هذه الاتجاهات الطويلة الأجل الملحوظة.

٩ - وكثيراً ما تتجاهل ادعاءات تحقيق مكاسب من تحرير التجارة "التكاليف الانتقالية" أو تسيء تقديرها (بما في ذلك الخسائر في فرص العمل والدخل الناجمة عن القضاء على الصناعات والوظائف القائمة، وما إلى ذلك)، وتبدو متناسبة لكون الوظائف الجديدة الأحسن، ما عدا حالات استثنائية، ليست أكثر من تعويض للوظائف المفقودة - ذلك أن معظم عمليات نمذجة الآثار المترتبة على التجارة تنطلق من افتراضات غير واقعية للعمالة الكاملة، وما إلى ذلك. ولن يترتب على إزالة جميع الحواجز التي تفرضها البلدان ذات الدخل المرتفع أمام صادرات السلع من البلدان النامية، بما في ذلك الزراعة والمنسوجات، وغيرها من السلع المصنعة، سوى دخل إضافي طفيف جداً تكسبه البلدان المصدرة؛ فقد قدر البنك الدولي، على سبيل المثال، أن تحرير التجارة بالكامل بحلول عام ٢٠١٥ لن يضيف سوى نسبة ٠,٦ في المائة على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل^(٢).

١٠ - وبخلاف الاعتقاد السائد، فإن البلدان النامية لن تكون المستفيد الرئيسي من تحرير البلدان المتقدمة النمو للتجارة الزراعية. ومع أن معظم الاقتصادات النامية ستستفيد من توسيع فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية المحمية في البلدان المتقدمة النمو، فإن المستفيدين الرئيسيين سيكونون في الواقع من البلدان المتقدمة النمو المصدرة للزراعة. ورغم أن توسيع فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية ستستفيد منه جميع الاقتصادات المصدرة للزراعة، بما فيها بعض البلدان الأقل نمواً، فإن المستفيدين الأساسيين لن يكونوا من العالم النامي^(٣). وطرح أيضاً تحرير التجارة في العقود الأخيرة صعوبة متزايدة في استخدام السياسات التجارية كأداة للسياسة الصناعية والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى. ومع ذلك، فقد استخدمت اليوم جميع الاقتصادات الصناعية تقريباً أدوات السياسة التجارية لتطوير طاقات وقدرات اقتصادية جديدة، بما فيها العديد من القدرات في مجال التصنيع.

الاستثمار المباشر الأجنبي

١١ - لا يزال النقاش حول إيجابيات الاستثمار المباشر الأجنبي وسلبياته مستمراً دون توافق في الآراء، وإن لم يكن هناك أي خلاف يذكر بشأن حقيقة أن احتمال تحقيق مكاسب من الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال "مراعاة البيئة" أقوى من احتمال تحقيقها من غيره من أنواع التدفقات الرأسمالية. ومع ذلك، فقد بات شائعاً في العقود الأخيرة التأكيد على منافع

(٢) البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٢، الجدول ٦-١.

(٣) Kym, Anderson, "Trade Liberalization, Agriculture and Poverty in Low - Income Countries". Paper presented at the Trade and Industrial Policy Strategies (TIPS) Annual Forum (September 2002). Available from. www.tips.org.za

الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للتنمية الاقتصادية، إن لم تكن المبالغة في تلك المنافع، سواء من الناحية التاريخية أو في الآونة الأخيرة.

١٢ - وكان دور هذا الاستثمار المباشر الأجنبي في معجزة شرق آسيا متواضعا، حيث مثل أقل من اثنين في المائة من إجمالي تكوين رأس المال المحلي خلال فترات النمو المرتفع في اليابان وجمهورية كوريا وتايوان (المقاطعة الصينية) بالمقارنة مع متوسط نسبته في البلدان النامية التي تراوحت بين ٥ إلى ٦ في المائة، ونصيبه الأكثر ارتفاعا في بعض بلدان جنوب شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع والتي تعتمد على الاستثمار المباشر الأجنبي. وخلال الأزميتين الاقتصاديتين في جنوب شرق آسيا لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، كانت القدرات الصناعية للمنطقة أضعف بكثير بسبب تعاضل الاعتماد على الاستثمار المباشر الأجنبي وسيطرته على المنطقة.

١٣ - وبين تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن أكثر من ٨٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم خلال التسعينيات كان عبارة عن عمليات دمج وتملك، وغالبيتها عمليات استحواذ أكثر من اندماج، في معظم البلدان النامية. ومن ثم، فإن غالبية الاستثمار المباشر الأجنبي ليست الاستثمارات "المراعية للبيئة" التي تخلق في الواقع قدرات اقتصادية جديدة. فعمليات الدمج والتملك تمثلت أساسا في عمليات استحواذ أجنبي، لا سيما خلال فترات الكرب، وبخاصة في أعقاب ما بات متواترا من أزمات نقدية ومالية في الآونة الأخيرة. ومن شأن هذا النوع من "الاستثمار المباشر الأجنبي في القيم المخفضة" أن يضعف من إمكانية نشوء إدارة أقوى في أعقاب عمليات الدمج والتملك، على نحو ما تقتضيه النظرية الاقتصادية التقليدية.

التكنولوجيا

١٤ - تسبب تعزيز حقوق الملكية الفكرية في العقود الأخيرة في زيادة تكاليف اقتناء التكنولوجيا، والحد من عمليات نقل التكنولوجيا وزيادة تكاليفها، وتسبب بطريقة أخرى في تعزيز القوى الاحتكارية للشركات عبر الوطنية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في التنمية والتصنيع. وقد عزز اتفاق منظمة التجارة العالمية جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة بطرق لم تتوخاها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بينما فرضت الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية والإقليمية وتلك المتعددة الأطراف في كثير من الأحيان اشتراطات أكثر صرامة من ذلك فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي حدوث زيادة كبيرة في إيرادات حقوق الملكية الفكرية التي باتت تشكل الآن مصادر رئيسية لعائدات النقد الأجنبي للشركات القائمة على التكنولوجيا

في بعض البلدان الصناعية المتقدمة النمو. واتفق، فيما بعد، أعضاء منظمة التجارة العالمية على إجراء تخفيض كبير في أسعار العقاقير الصيدلانية بالنسبة لأدوية أساسية معينة، محققين بذلك نجاحاً مشوباً، مما يشير إلى إمكانية إجراء استعراض وتنقيح أكثر شمولاً لنظام حقوق الملكية الفكرية الجديد. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة لا تبعث كثيراً على التفاؤل رغم إلحاح الحاجة إلى إحراز تقدم من هذا القبيل للتصدي لتغير المناخ والأمن الغذائي وسائر التحديات.

المالية الدولية

١٥ - كان التحرير المالي وإلغاء الضوابط التنظيمية والعولة موضع تشجيع متزايد في شتى أنحاء العالم، بسبب تعاظم تأثير المالية. وعلى الصعيد الوطني، كان من المفترض أن يعمل التحرير المالي على تحسين تخصيص الموارد الشحيحة، وبالتالي تشجيع الاستثمار والنمو. بيد أنه لا توجد أية أدلة واضحة على تسجيل نمو اقتصادي أسرع في البلدان التي انتهجت التحرير المالي. بل على العكس من ذلك، ارتبط التحرير المالي بمزيد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة أوجه التفاوت.

١٦ - وما عدا بعض الاستثناءات، فإن فتح حساب رأس المال قد سهّل هروب رأس المال بدلا من التدفقات المالية الداخلية، لا سيما منها التدفقات الطويلة الأجل، لتطويع قدرات اقتصادية جديدة. ولا تزال البلدان النامية تقدم موارد مالية صافية للاقتصادات المتقدمة، حيث بلغت أوجها بتسجيل مبلغ ٨٨٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وقد رافق التحرير المالي كل من العقد الضائع في الثمانينيات بالنسبة لأمريكا اللاتينية والعقدان الضائعان في نهاية القرن العشرين بالنسبة لأفريقيا، والركود الذي طال أمده في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بعد تجاوز الصدمات^(٤). وعندما تدفقت رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة، كان تدفقها مؤقتا في أغلب الأحيان، وانتهى بها المطاف إلى الانتكاس، مما كانت له عواقب وخيمة، على سبيل المثال أزماتا عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في شرق آسيا والأزمة الروسية في عام ١٩٩٨ والأزمة التركية في عام ٢٠٠٠ والأزمة الأرجنتينية في عام ٢٠٠٢. ولا غرابة إذا أن تقرر الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة بأن التحرير المالي لم يكفل تحقيق معدلات نمو أعلى^(٥).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، مطابع جامعة أكسفورد، نيويورك.

(٥) Eswar, Prasad, Kenneth Rogoff, Shang-jin Wei, and M. Ayhan Kose. "The Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence". IMF Working Paper, 17 March 2003, International Monetary Fund, Washington, DC

١٧ - ولم يكفل التحرير المالي أيضا تيسير التمويل بتكلفة أرخص بكثير. بل إن تكلفة التمويل تسجل ارتفاعا حادا خلال فترات التراجع الاقتصادي (فأرضة بذلك ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية) وتنخفض في فترات الازدهار (مما يترتب عليه انخفاض معدلات الفائدة). وحققت المالية في اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مزيدا من الإيرادات الريعية في العقود الأخيرة^(٦). وفي تلك الأثناء، أدى التحرير المالي إلى إغراق مالي تسبب في زيادة مستويات الوساطة ومطالبات الربح المالي المقابلة لها.

١٨ - وكان من المفترض أن يكفل التحرير المالي وإلغاء الضوابط التنظيمية قيام نظام مالي أكثر استقرارا. ورغم أن الإغراق المالي وبعض المشتقات المالية الجديدة قد حدثت من بعض مصادر الاضطراب القديمة (بسبب تقلبات أسعار الصرف أو معدلات الفائدة)، فقد تسببت هذه الأدوات نفسها في خلق مصادر اضطراب جديدة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب زيادة هيمنة القطاع المالي على الاقتصاد، على نحو ما يعكسه على سبيل المثال نمو صناديق التحوط. ومع تزايد التركيز، المعزز برفع مالي كبير، زاد تركيز تلك المخاطر، مما أدى إلى زيادة المخاطر النظامية وقيام نظام أكثر اضطرابا وأقل استقرارا. وباتت أزمات الحسابات النقدية والمالية والرأسمالية أكثر تواترا وأوسع نطاقا^(٧). ويسر أيضا إلغاء القيود المالية على نطاق واسع وقوع انفجار جامح في الأدوات المالية الجديدة، مثل القروض العقارية بسعر المخاطرة المصنفة في الدرجة الأولى والمضمونة بسندات التي تاحرت فيها المؤسسات المالية في شتى أنحاء العالم.

١٩ - والترابط القائم بين إفراط الأسواق المالية في المجازفة والاحتلالات العالمية وتراكم احتياجات ضخمة من الدولار (لا سيما في أجزاء من العالم النامي) وتقلبات أسعار السلع الأساسية وتراجع الاستثمارات المنتجة يفسر سبب كون أزمة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ شاملة ومتزامنة بعض الشيء في شتى أنحاء العالم. ومافتتت منظومة الأمم المتحدة تكرار منذ بضع سنين تحذيرها، في مختلف المنشورات^(٧)، بأن المديونية المرتفعة للأسر المعيشية والقطاع العام والقطاع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أماكن أخرى، التي تبيينها الاختلالات المالية العالمية الواسعة النطاق، ستصبح مع مرور الوقت مديونية لا يمكن تحملها. لكن اتساع قاعدة النمو الاقتصادي في منتصف العقد الماضي قد لفت الأنظار عن عدم استدامة أسس النمو

(٦) Gerald Epstein Dorothy Power and Mathew Abrena. (2003). "Trends in the Rentier Income Share in OECD Countries, 1960-2000". Working Paper No. 58a, Political Economy Research Institute. / (Amherst), University of Massachusetts, 2003. Available from. www. Umass.edu/per

(٧) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية.

الذي يبدو أنه قوي، وإن كان غير مستدام. وبالرغم من أن العديد من البلدان النامية قد استفادت من النمو القوي في الصادرات وارتفاع أسعار السلع الأساسية، فإن نمط النمو هذا قد أدى أيضا إلى تزايد الاختلالات المالية العالمية والإفراط في الرفع المالي للمؤسسات المالية والشركات والأسر المعيشية. وقد قوبلت التحذيرات من الوفرة الطائشة وبشأن تزايد الحاجة إلى تصحيح الاختلالات العالمية بالتجاهل على نطاق واسع.

٢٠ - ومع تزايد تأثير المالية في الآونة الأخيرة، باتت الحكومات تواجه ضغطا أشد من أجل اتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انكماشاً ومسايرة للدورة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، أصبح "استهداف التضخم" شبه قاعدة لدى البنوك المركزية منذ التسعينيات. وقد تسببت أيضا السياسات النقدية القائمة على "استهداف التضخم" في تقييد السياسات المالية لأن الاقتراض العام ينظر إليه على أنه تضخم. وفي أوروبا، على سبيل المثال، قيد ميثاق الاستقرار والنمو أيدي الحكومات التي كان بإمكانها، لولا ذلك، أن تستخدم العجز في الميزانية لإنعاش اقتصاداتها وخلق فرص عمل. وكانت هذه السياسات مسؤولة جزئيا عن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ووتيرة خلق فرص العمل في جميع أنحاء العالم منذ الثمانينيات.

٢١ - ومن الناحية التاريخية، كان توافر التمويل الإنمائي الطويل الأجل حاسما بالنسبة للتنمية. وكانت التنمية في العديد من البلدان مثل اليابان وجمهورية كوريا والبرازيل (على سبيل المثال لا الحصر) تعتمد اعتمادا كبيرا على تلك التسهيلات المالية. وقد حدّ التحرير المالي من تلك السياسات المالية والمؤسسات - إن لم يكن قضى عليها. أما الآن، فقد خفضت معظم المصارف الإنمائية الإقليمية التمويل الصناعي الطويل الأجل إثر إقدام البنك الدولي على الحد من مرافق التمويل الصناعي في الثمانينيات. وهكذا، فإن التحرير المالي قد اقترن بتقويض المؤسسات والأدوات القليلة المتبقية المتاحة للاقتصادات النامية في مسعاها للحاق بالركب من خلال بذل الموارد المالية الشحيحة لتشجيع الاستثمارات المطلوبة وحفزها.

الحوكمة الاقتصادية الدولية

٢٢ - أنشئت مؤسسات بريتون وودز - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - في عام ١٩٤٤ لتهيئة الظروف الملائمة لصون السلم من خلال ضمان الأمن الاقتصادي. وكان الرئيس فرانكلين د. روزفلت يعتقد أن تعزيز الأمن الاقتصادي للجميع من شأنه أن يوفر الأساس لتحقيق الاستقرار السياسي في مرحلة ما بعد الحرب على الصعيدين المحلي والدولي. وهكذا، فقد سعى صناع القرار في الولايات المتحدة إلى "تدويل" الاتفاق الجديد، وجعل

تنمية البلدان الفقيرة مسؤولية دولية. وبعبارة أخرى، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقضايا النقدية والمالية في بریتون وودز ركّز بشكل واضح على دعم النمو وخلق فرص العمل وإعادة الإعمار بعد الحرب والتنمية في مرحلة ما بعد الاستعمار، ولم يقتصر فقط على الاستقرار النقدي والمالي.

٢٣ - وبعد انهيار نظام بریتون وودز لما بعد الحرب في أوائل السبعينيات، أخفق تشجيع التحرير الاقتصادي، لا سيما منذ الثمانينيات، في تحقيق المكاسب الإنمائية الموعودة. كما أن البنية والعمليات الإدارية لمؤسسات بریتون وودز - حيث يعطي في الأساس دولار واحد صوتاً واحداً - لم تعكس أيضاً التطلعات الإنمائية والأولويات الاستراتيجية للبلدان النامية، ولا الواقع الاقتصادي العالمي المتغير.

٢٤ - ومثل الانتقال، في منتصف التسعينيات، من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية أكثر من مجرد تغيير في الاسم. فقد استحدثت منظمة التجارة العالمية وعززت آليات قوية لتسوية المنازعات قادرة على خدمة مصالح البلدان النامية إن كانت لديها موارد قانونية مماثلة. وتُنقل الآلية الحالية كاهل البلدان الفقيرة بتكاليف تتعلق بالجوانب القانونية وجوانب التنسيق ولا تضمن إيلاء الاهتمام للمنازعات التي تكون طرفاً فيها تلك الاقتصادات التي لا تستطيع تحمل تكاليف التقاضي الطويل الأمد.

٢٥ - وجرى توسيع جدول أعمال منظمة التجارة العالمية مقارنة بما كان سائداً في السابق لدى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة من تركيز على التجارة في السلع المصنعة، وبات جدول الأعمال شاملاً للزراعة والخدمات^(٨). وساعدت منظمة التجارة العالمية، بواسطة اتفاقها المتعلق بالخدمات المالية، على تشجيع التحرير المالي الدولي. وبالرغم من أن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي اقترحتها جولة أوروغواي لم تعتمد بالكامل، وأن الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار الذي اقترحته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أُجهض، فإن أطرافاً مختلفة تعمل على إعداد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار ينشد أهدافاً مماثلة.

ثالثاً - العولمة والرفاه الإنساني

٢٦ - من المفترض أن تشجع العولمة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وتحقق التقارب العالمي من حيث التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل. ومع ذلك، فقد سُجل تباطؤ كبير في

(٨) اقتصر تحرير الخدمات حتى الآن على الخدمات المالية أساساً، بدلاً من خدمات البناء أو الخدمات البحرية التي لدى البلدان النامية قدرة أكبر على المنافسة فيها.

النمو منذ الثمانينيات (باستثناء نصف العقد السابق للكساد الكبير)، أي في الفترة التي عادة ما تقتصر في الأذهان بالعولمة المعاصرة. وخلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢، تباطأ النمو الاقتصادي بشكل مذهل في معظم البلدان النامية ما عدا الصين وشرق آسيا والهند، وذلك مقارنة بالعقود الثلاثة السابقة.

٢٧ - وتقلصت بصورة مؤقتة فوارق الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب المنطقة خلال "الفترة الذهبية" لما بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه الفترة، شهدت أوجه التفاوت تراجعاً بمقدار مماثلة تقريباً حتى حوالي عام ١٩٨٠، عندما بدأت تعاود الارتفاع، بل بصورة أكثر حدة مما كانت عليه خلال العقود الثمانية السابقة لعام ١٩٥٠، ومن المفارقة أن يكون ذلك قد حدث بعد النداء الصادر في عام ١٩٧٤ من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وكان المحرك الأساسي لتزايد أوجه التفاوت في العالم على مدى القرنين الماضيين هو زيادة التفاوت على الصعيد الدولي وليست زيادة التفاوت على الصعيد الوطني. وكان التراجع المؤقت للتفاوت خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ مرده أساساً نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا بما يتجاوز نمو ذلك النصيب في الغرب^(٩).

٢٨ - وقد ترتبت على التحرير الاقتصادي إجمالاً آثار مالية أقل تقدمة، إن لم تكن أكثر رجعية، في جميع أنحاء العالم. وأصبحت نظم الضرائب أقل تقدمة بل أضحت رجعية، حيث انخفضت حصة الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة الأكثر رجعية بوجه عام. ورافقت كل ذلك جهود مختلفة ترمي إلى تخفيض معدلات الضرائب بشكل عام. ودخل كثير من البلدان النامية في المنافسة الضريبية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض عائدات الضرائب وتعاضل الإصرار على ميزانيات متوازنة، بل حتى على تحقيق فوائض مالية، إلى زيادة تقييد الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وهو ما كانت له آثار انكماشية وترتبت عليه مسايرة الدورة الاقتصادية.

٢٩ - وباتت ميزانية الإنفاق الاجتماعي لحكومات البلدان المتدنية الدخل ذات القدرات المالية المحدودة تزيد اعتماداً على المعونة الخارجية. ولكن اضطراب المعونة وعدم القدرة على التنبؤ بالمعونات جعلاً العديد من البرامج الاجتماعية غير قابلة للاستدامة، بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن الاقتصادي.

(٩) Andrés, Solimano, "The Evolution of World Income Inequality: Assessing the Impact of Globalization", Economic Development Division, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (Santiago, Chile, 2001).

٣٠ - وفي غضون ذلك، استمرت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، حيث تراجعت من نسبة ٠,٤٩ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى نسبة ٠,٢٩ في المائة في عام ٢٠٠١، بدلا من أن ترتفع لتبلغ الهدف المعلن قبل ثلاثة عقود والمتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة. ومع ذلك، فقد انعكس هذا الاتجاه منذ مؤتمر مونتييري الدولي لتمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢، حيث سجل ارتفاع بلغ نسبة ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وقد وجه الكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البرامج الاجتماعية، بدلا من توجيهه بصورة مباشرة لخدمة التنمية الاقتصادية. وهناك أيضا قلق مستمر بشأن فعالية المعونة، ومشروطة المعونة، وتجزئة المعونة، واضطراب المعونة، والمعونة المقيدة بشروط ومشاكل أخرى ذات صلة.

٣١ - ولا يوجد حتى الآن أي دليل قاطع على وجود أثر للخصخصة في النمو بالبلدان النامية. وتنطوي معظم عمليات الخصخصة على فقدان للعمالة المباشرة. ولا يعزى ذلك فحسب لكون المؤسسات العامة تميل إلى توظيف عمالة زائدة، بل أيضا لكون المالكين الجدد يفضلون عادة مباشرة الأعمال بعدد مع العاملين أقل من حاجتهم من أجل السماح بقدر أكبر من المرونة الإدارية. وعلى سبيل المثال، ترتبت على خصخصة المرافق العامة في البلدان النامية آثار كبيرة في خفض العمالة، حيث تسببت أحيانا في تخفيض ما يصل ٥٠ في المائة من القوة العاملة^(١٠). وكانت لذلك انعكاسات سلبية خطيرة على الفقر وعدم المساواة، ولا سيما في ظل غياب الحماية الاجتماعية الكافية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي العام.

٣٢ - ولم تدرج العمالة الكاملة والمنتجة على قائمة أهداف معظم سياسات الاقتصاد الكلي خلال العقود الثلاثة الماضية. وتقضي الفكرة السائدة بأن انخفاض التضخم ووجود ميزانيات متوازنة واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي الاسمية من شأنه أن يولد نموا سريعا. لكن النمو الاقتصادي السريع، ناهيك عن نمو العمالة، لم يتحسد في كثير من البلدان النامية بعد تحقيق معدل تضخم منخفض، وعجز منخفض في الميزانية، بل حتى بعد تحقيق فوائض وإجراء إصلاحات هيكلية.

٣٣ - ومثلت سياسات التكيف الهيكلي، بما فيها زيادة مرونة سوق العمل، عناصر مهمة في المرحلة الحالية من التحرير الاقتصادي. وفي العقود الثلاثة الماضية، تم تقديم تحرير سوق العمل والانتقاص من معايير العمل على أنها وسيلة لتحسين بيئة الاستثمار والكفاءة في

(١٠) International Labour Organization. "Managing the Privatization and Restructuring of Public Utilities (Water, Gas, and Electricity) (1998). Available from " <http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/techmeet/tmpu99/tmpure2.htm>

تخصيص الموارد وتعزيز القدرة التنافسية الدولية. وهذا، بدوره، كان من المفترض أن يحفز النمو ويخلق فرص العمل.

٣٤ - ومع ذلك، وحتى خلال التوسع الاقتصادي قبل الأزمة العالمية المالية والاقتصادية الحالية، كانت وتيرة خلق فرص العمل بطيئة. ويعكس مصطلح "نمو البطالة" توسع العمالة المخيب للآمال على الرغم من تسجيل النمو الاقتصادي ارتفاعاً معقولاً. وفي الوقت نفسه، أصاب الأجل الحقيقى ركود في معظم البلدان، بينما سجلت إيرادات المسؤولين الإداريين، وخاصة في القطاع المالي، نمواً سريعاً.

٣٥ - وقد تسبب الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الكافية وسياسات الاقتصاد الكلي المناوئة للدورة الاقتصادية في تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي وحدوث انعكاسات اجتماعية سلبية نتيجة أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية الأخيرة. وأخفق الانتعاش الهش والبطيء وغير المتوازن في حفز انتعاش في العمالة.

رابعاً - تحديات الاستدامة البيئية

٣٦ - أول من فصل مفهوم "التنمية المستدامة" هو اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وذلك في عام ١٩٨٧ (انظر تقرير لجنة بروتلاند: مستقبلنا المشترك). ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة إعادة تشكيل الاتجاهات وتسهيل التغييرات الهيكلية التي ستجعل أركانها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - يعزز بعضها بعضاً. وهكذا، فإن تحدي التنمية المستدامة المطروح على المجتمع الدولي الآن يقتضي تعزيز الاتساق من حيث الرفاه الإنساني، والقيام في الوقت نفسه بعكس أو كبح الاتجاهات السلبية مثل تزايد عدم المساواة، مع الإسراع في الاتساق التنافسي فيما يتعلق بالآثار البيئية الضارة مثل تدمير النظام الإيكولوجي و"البصمة الإيكولوجية". وسيطلب ذلك إدخال تغييرات جوهرية على الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي سيتطلب من الإبداع البشري والابتكار التكنولوجي إسراع وتيرة التنمية وحفز مقومات الاستدامة.

٣٧ - لكن قول ذلك أيسر من فعله، لأن ثمة توتراً أساسياً في صلب الاقتصاد الدولي. فعولمة الإنتاج (والاستهلاك) قد هيأت فرصاً غير مسبقة للبلدان النامية للمشاركة في شبكات الإنتاج العالمية. ومع ذلك، لم يقترن النمو الهائل في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة بتعزيز كبير في قدرات إدارة الآثار السلبية المترتبة على النمو في البيئة العالمية.

٣٨ - ويرجع الفضل في الشوط الذي قطعته سياسة "إزالة الاعتماد على المواد" و "إزالة انبعاثات الكربون" في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى تحويل أنماط الإنتاج العالمية، حيث باتت عمليات الإنتاج التي تتطلب موارد و طاقة مكثفة مركزة أكثر فأكثر في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية عموماً، مع أن تركّز الاستهلاك لا يزال مرتفعاً - وإن بدأ يقل تدريجياً - في البلدان المتقدمة النمو. وهكذا، فإن فك الارتباط بين الاقتصاد والبيئة لم يتحقق منه على الصعيد العالمي سوى التمر اليسير. وثمة حاجة ماسة إلى إيجاد حلول تعاونية للتصدي للتحدي التي تشكله العولمة بالنسبة لقدرة الأرض على التحمل، وهي الحلول التي يلزم أن توطّد - لا أن تقوض - التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للفقراء.

٣٩ - وعلى هذا النحو، فإن العولمة قد غيرت تحديات التنمية المستدامة من خلال نقل مراكز الإنتاج. وسجلت البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضاً معتدلاً في كثافة الطاقة واستخدام المواد حسب وحدة الناتج المحلي الإجمالي (الفصل النسبي) وحقت خفضاً مطلقاً في بضعة ملوثات. ومع أن الاستثمار في مكافحة التلوث وتكنولوجيات تحويل الطاقة الأكثر كفاءة كان معيّنًا، فإن التقسيم الدولي الجديد للإنتاج، حيث الإنتاج الصناعي القائم على طاقة ومواد كثيفة ينمو في البلدان النامية بوتيرة أسرع من البلدان المتقدمة النمو، لم يسفر سوى عن تغيير طفيف، بل لم يفض إلى أي تغيير مطلقاً في مجمل عملية إزالة الاعتماد على المواد وإزالة انبعاثات الكربون.

٤٠ - ورغم هذا التغيير في موقع الإنتاج، لم تتغير أنماط الاستهلاك بصورة مدهلة، حيث لا يزال نصيب الفرد من استهلاك السلع المعتمدة على مواد و طاقة مكثفة، والمصنعة في البلدان النامية، أكثر في البلدان المرتفعة الدخل. وعجل هذا التغيير من وتيرة التصنيع في البلدان النامية، لكنه جلب عليها أيضاً تحديات بيئية جديدة كبيرة. وعلى سبيل المثال، فإن الأنماط المعقدة لتخصيص الإنتاج العالمي يصعب عملية التصدي لمسائل تغير المناخ، لأن غازات الدفيئة نفسها المنبعثة في الغلاف الجوي يمكن أن تُعزى إلى بلد نام بحكم موقع الإنتاج أو إلى بلد متقدم النمو بحكم الاستهلاك.

٤١ - وسُجل تحسن في المؤشرات البيئية مثل الحصول على المياه النقية والمرافق الصحية، رغم أن التقدم لا يزال بطيئاً جداً في المناطق الريفية في جنوب آسيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الضغط يتعاظم على النظم الإيكولوجية، ولا يزال فقدان الغابات والتنوع البيولوجي مستمراً، وإن كانت وتيرته قد خفت. ومع

ذلك، فمن المحتمل أن تكون عتبات السلامة قد تم تجاوزها بالفعل في النظم الإيكولوجية وتغير المناخ ودورة النيتروجين^(١١).

٤٢ - ورغم أنه بات من المسلّم به على نطاق واسع أن خليطاً غنياً من الأنواع هو ما تنهض عليه قدرة النظم الإيكولوجية على المقاومة، فلا يُعرف سوى القليل جداً عن الجانب الكمي، أي حجم التنوع البيولوجي والأنواع البيولوجية التي يفقدونها لا تتضرر قدرة النظم الإيكولوجية على المقاومة. وتشير التقديرات إلى أن معدل فقدان الأنواع يفوق ما بين ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة ما يعتبر معدلاً طبيعياً، وهو ما قد يتراوح بين ١٠ أضعاف إلى ١٠٠ ضعف عتبة السلامة. وتشير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى أن ١٧ ٢٩١ نوعاً من أصل ٦٧٧ ٤٧ نوعاً تم تقييمها معرضة للخطر، بينها ٢١ في المائة من الثدييات و ٧٠ في المائة من النباتات^(١٢). وسيتعرض ما يصل ٣٠ في المائة من الثدييات والطيور والأنواع البرمائية لخطر الانقراض خلال هذا القرن. وتتعرض الأنواع البحرية لضغط الاحترار العالمي وتحمض المحيطات والتلوث والاستغلال المفرط^(١٣). ولم تتحقق الأهداف التي حددتها اتفاقية التنوع البيولوجي للحد بصورة كبيرة من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ وحماية ١٠ في المائة من غابات العالم. وبما أن معظم فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في حياتهم ومعاشهم على الموارد المحلية، فإن معدل فقدان التنوع البيولوجي له تأثير مباشر على أكثر السكان ضعفاً.

٤٣ - وتطلع إعلان ريو، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، إلى تمتع الجيل الحالي بحياة صحية محققة للآمال، بما يكفل للأجيال المقبلة الوسائل التي تمكنها من فعل الشيء نفسه. ومهما كان النمو غير متساو، فإنه، وبخاصة فيما يتصل بالتصنيع، قد تسبب في زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة. وتلي حالياً مصادر الطاقة الأحفورية حوالي ٨٠ في المائة من مجموع احتياجات الطاقة، بينما يُلقى بالمسؤولية عن ٦٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة على استخدام الطاقة. وثاني أكسيد الكربون هو غاز الدفيئة الرئيسي المساهم في الاحترار العالمي. وأسهمت البلدان المتقدمة النمو، منذ عام ١٩٥٠، بما يعادل ثلاثة أرباع زيادة الانبعاثات، رغم أنها لا تمثل سوى أقل من ١٥ في المائة من سكان العالم.

J. Rockstrom and others.. (2009). A safe operating space for humanity. "Nature" Vol. 461, September 2009, (١١) pp.: 472-475

(١٢) http://www.iucn.org/about/work/programmes/species/red_list??4143/Extinction-crisis-continues-apace

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١٠، متاح على الموقع: http://www.unep.org/pdf/year_book_2010.pdf

٤٤ - وكان الحد من الانبعاثات مخيباً للآمال أيضاً، حيث لم يتقيد معظم البلدان المتقدمة النمو بأهداف التخفيف المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو. وسيتطلب الحد من انبعاثات غازات الدفيئة استثمارات ضخمة ومتراكبة على نطاق قطاعات متعددة، يكون هدفها، في جملة أمور، وقف إزالة الغابات وتدهور التربة وإعادة تأهيل المباني لجعلها أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة وإعادة تصميم شبكات النقل. ولكن التحول في مجال الطاقة هو ما يلزم لوضع استراتيجية متكاملة بديلة من أجل مواجهة تغير المناخ، وتحقيق الأهداف الإنمائية. ويجب أن يكون الهدف النهائي لمثل هذا التحول هو تحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، ولا سيما البترول والفحم، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الرياح والطاقة الشمسية وأنواع الوقود الحيوي المتقدمة (من غير الأغذية).

٤٥ - وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، توسع برنامج عمل التجارة بصورة مذهلة ليشمل طائفة واسعة من المسائل الواقعة بعيداً عن دائرة المسائل التقليدية المتعلقة بالتجارة في السلع. ويترتب على قرارات السياسة المتعلقة بالتجارة والدين والاستثمار والتكيف الهيكلي وحقوق الملكية الفكرية أبعاد بيئية كبيرة. ومع ذلك، فإن الانعكاسات البيئية للعولمة تتفاوت من اقتصاد لآخر. فالانعكاسات البيئية عادة ما تكون طويلة الأجل ولها خصائص دينامية تراكمية. وهي صعبة القياس، لأنها تتعلق، في بعض الحالات، بمقاييس نوعية، ولأن العديد من الآثار البيئية ليست مسعرة في السوق، مثل التلوث العابر للحدود، والآثار المترتبة في السلع العالمية، وانقراض الأنواع وفقدان التنوع البيولوجي.

٤٦ - وقد تحدت العولمة أنماط الحياة والاستهلاك. وتسبب الضغط من أجل إنتاج المزيد لتلبية الطلب المتنامي في زيادة الضغوط البيئية المباشرة على قاعدة الموارد، حيث باتت الحدود الزراعية والبيئة الثابتة تتوسع لتشمل مناطق أكثر هشاشة ولها أهمية إيكولوجية أكبر، واستمر تزايد استخراج المعادن وموارد الغابات والموارد السمكية. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي إدخال أشكال بيولوجية جديدة بل حتى أنظمة إيكولوجية غريبة، وأسمدة كيميائية ومبيدات حشرية إلى الاستغلال المفرط للنظم الإيكولوجية وتدهورها في العديد من البلدان الفقيرة حيث لا يوجد سوى أنظمة بيئية قليلة الفعالية.

٤٧ - واقتضت العولمة زيادات ضخمة في الصادرات الاستخراجية، مما يترتب على ذلك من آثار بيئية. وسجل نمو سريع في صادرات الصناعات الملوثة مثل الحديد والصلب والمواد البتروكيميائية والفلزات غير الحديدية واللباب والورق والنحاس والألمنيوم^(١٤). ويعزى ذلك جزئيا إلى أن العولمة قد عجلت في أغلب الأحيان بوتيرة "المزايدات" فيما يتعلق باللوائح الضريبية والبيئية. فمن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، تقوم البلدان بمنافسة بعضها بعضا عن طريق عرض ضرائب مخفضة وإعفاءات من قوانين الحماية البيئية، مع ما يترتب على ذلك، ولو بغير قصد، من تشجيع لنقل مراكز الصناعات "القذرة" من البلدان المتقدمة النمو ذات القوانين البيئية الصارمة إلى البلدان الأكثر فقرا.

٤٨ - وأسفرت الشواغل البيئية عن وضع لوائح بيئية. وتنقسم اللوائح البيئية الدولية أساسا إلى قسمين، أحدهما يسعى إلى حماية الإمداد بالسلع العامة العالمية، والثاني يسعى إلى إدماج الشروط البيئية في سائر الاتفاقات الدولية الأخرى. ويشمل الصنف الأول الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بمسائل مختلفة مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون، بينما يشمل الصنف الثاني اللوائح البيئية المرتبطة باتفاقات التجارة. ومع ذلك، فإن إدارة البيئة الدولية، بخلاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، ضعيفة وتفتقر إلى الاتساق.

٤٩ - والأهم من ذلك، أنه لا توجد أية آلية لحل أي نزاع محتمل بين ضغط العولمة من أجل إلغاء القيود (قواعد منظمة التجارة العالمية) والحاجة إلى تدخلات سوقية مناسبة لحماية البيئة (الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف)، حيث تكون الغلبة في معظم الأحيان للضغط الرامي إلى إلغاء القيود. والضغط الذي تتعرض له البلدان، بفعل العولمة، من أجل الاحتفاظ بقدراتها التنافسية، يثني الحكومات عن اتخاذ خطوات من أجل استيعاب التكاليف البيئية داخليا وتحسين الأداء البيئي إن كان ذلك يقتضي تحمل المنتجين المحليين تكاليف أعلى. وهناك أيضا تردد، لا سيما من جانب البلدان النامية، نحو إدراج المسائل البيئية في اتفاقات التجارة والتكامل، مخافة استخدامها ذريعة للتدابير الحمائية. ويكمن في هذا التضارب في المصالح خطر الإضرار بالبيئة.

(١٤) الصناعات التي يصنفها البنك الدولي على أنها حساسة من الناحية البيئية (مجموعة من ٤٠ صنفا من الصناعات يصل ترتيبها إلى مستوى الثلاثة أرقام حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC, Rev.1)).

خامسا - نداء عام ١٩٧٤ من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

٥٠ - أعلنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة في عام ١٩٧٤ عن "تصميمها الموحد على العمل، على وجه الاستعجال، من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الإنصاف وعلى تساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون من شأنه تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة وإتاحة رأب الشقة المتسعة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكفالة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطرد التسارع والسلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة" (القرار ٣٢٠١ (د-٦)). وفي الواقع، كان الإعلان من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد دعوة إلى تحمل المسؤولية المشتركة والمتمايزة تجاه التنمية المنصفة. لكن من المؤسف أن العديد من جوانب برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠٢ (د-٦)) لم تنفذ أبدا. بل على العكس من ذلك، وعلى نحو ما هو موثق في الفروع السابقة من هذا التقرير، فإن العولمة وتحرير الاقتصاد والخصخصة واصلت مساراتها التي غالبا ما تكون مجحفة بالنسبة للبلدان النامية.

٥١ - وتضمن الإعلان وبرنامج العمل بنودا منها تثبيت استقرار أسعار السلع الأساسية والنهوض بإيرادات صادرات البلدان النامية من خلال إنشاء مخزونات احتياطية دولية من السلع الأساسية، وإقامة علاقات عادلة ومنصفة بين أسعار السلع الأساسية والسلع المصنعة التي تصدرها وتستوردها البلدان النامية (بما في ذلك المواد الخام والأغذية والمنتجات نصف المصنعة والتجهيزات). وتضمنا أيضا تدابير لكفالة الأمن الغذائي وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو عن طريق التدرج في إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والممارسات التجارية التقييدية، فضلا عن تنفيذ وتحسين وتوسيع نظام الأفضليات المعمم الخاص بصادرات البلدان النامية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية الدولية، دعا برنامج العمل إلى وضع تدابير للقضاء على عدم استقرار النظام النقدي الدولي، وعلى وجه الخصوص القضاء على اضطراب أسعار الصرف، ولا سيما من حيث آثاره السيئة على التجارة بالسلع الأساسية، وصيانة القيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية للبلدان النامية. ودعا أيضا إلى اشتراك البلدان النامية اشتراكا تاما وفعالا في كل مراحل اتخاذ القرارات في جميع الهيئات، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي صياغة نظام نقدي منصف ودائم.

٥٣ - ودعا برنامج العمل أيضا إلى خلق سيولة إضافية بمقادير كافية وبصورة منتظمة لتلبية احتياجات البلدان النامية عن طريق التخصيص الإضافي لحقوق السحب الخاصة في ضوء معطيات البيئة الدولية الجديدة، وشدد على أن أي خلق للسيولة الدولية ينبغي أن يتحقق عن طريق آليات متعددة الأطراف شاملة للجميع.

٥٤ - ودعا برنامج العمل إلى إعادة النظر في طرائق عمل صندوق النقد الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بآجال سداد القروض واتفاقات "التثبيت" ونظام التمويل التعويضي وشروط تمويل المخزونات الاحتياطية للسلع الأساسية، وذلك لتمكين البلدان النامية من الانتفاع بها على نحو أفضل.

٥٥ - وأكد برنامج العمل على أن تقدم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تمويلات إنمائية فعلية غير مشروطة، ودونما تمييز بسبب النظام السياسي لأي بلد عضو.

٥٦ - وبدأ الكثير من التزامات النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتراجع منذ أوائل الثمانينيات. فقد حدث بالموازاة مع هبوط أسعار النفط في أواخر السبعينيات، وإن بشيء من التفاوت، تراجع في أسعار المواد الخام الأخرى رغم ما بذل من جهود لوقف، بل لعكس الانهيار في شروط تبادل السلع الأساسية. وما من شك في أن التضخم المصحوب بركود في الغرب ابتداء من أواسط السبعينيات قد ساهم في هذا الانهيار في الأسعار.

٥٧ - وأسهمت الزيادات الحادة في معدلات الفائدة لغرض عكس التضخم بالبلدان المتقدمة النمو في التعجيل بنشوب الأزمات المالية وأزمات الديون السيادية، وبخاصة في البلدان النامية، بعد فترة من انخفاض معدلات الفائدة في ظل زيادة "تدوير" دولارات النفط. ونتيجة لذلك، أعقب الازدهار، الذي عاشه العديد من البلدان النامية في أواسط وأواخر السبعينيات، كساد عالمي مفاجئ اتسم بتراجع حاد في أسعار السلع الأساسية وإيرادات التصدير.

٥٨ - واضطر الكثير من البلدان النامية، بسبب أزمات الدين الخارجي، إلى التماس تمويل طارئ من المؤسسات المالية الدولية، وكان هذا التمويل بدوره يشجع أو يشترط سياسات تثبيت للأسعار في الأجل القصير، فضلا عن مجموعات تدابير تكيف هيكلية في الأجل المتوسط. وتمت الاستعاضة في نهاية المطاف عن الكثير من السياسات الإنمائية والسياسات الكينيزية المقاومة للدورة الاقتصادية، بسياسات تحرير السوق والعملة الاقتصادية وسياسات الاقتصاد الكلي المسيرة للدورة الاقتصادية، بل التضخمية في أغلب الأحيان.

٥٩ - وهكذا، فإن الاقتصاد العالمي الناشئ كان مختلفا عما توقعه النظام الاقتصادي الدولي الجديد لعام ١٩٧٤. فقد هيمنت عليه مجموعة الدول السبع العظمى، مع التأكيد على الحد إلى أقصى ما يمكن من دور الحكومات في خلق الثروة وتوزيعها. وأصبحت السياسة الإنمائية الحكومية خاضعة لشروط مفروضة من الخارج ولاشتراطات السوق. وباختصار، بات متوقعا من الحكومات أكثر فأكثر أن تترك القرارات المتعلقة بسياساتها ومؤسستها لتقدير الجهات المانحة والمقرضة ومصالح السوق.

٦٠ - ولا يزال معظم البلدان النامية تقريبا يعتمد على صادرات المواد الخام، الخاضعة لتقلبات الأسعار. ولا تخلق أنشطة الصادرات الاستخراجية قيمة إضافية كبيرة ولا مزيدا من وظائف العمل المنتجة. ولم يتمكن معظم البلدان النامية من استقطاب الكثير من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في ما عدا هذه القطاعات الاستخراجية أو القطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية. وفي الوقت نفسه، بات يتعاظم عبء الدين الخارجي للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. ونجح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع الإطار المتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كي تقدم جميع الجهات المانحة من خلاله إعفاء من الدين لصالح أفقر بلدان العالم المثقلة بالديون، رغم أنه لا توجد حتى الآن أية آلية متعددة الأطراف لترتيب تسوية منتظمة للدين السيادي الآخر.

٦١ - وإلى جانب ذلك، عمل اتساع نطاق إلغاء القيود المالية والعولة على تيسير التدفقات الرأسمالية الصافية من الجنوب إلى الشمال. ولا تزال البلدان النامية، ككتلة، تضخ موارد مالية صافية في الاقتصادات المتقدمة، بلغت أوجها في عام ٢٠٠٨، حيث سجلت أعلى قيمة لها، وهي ٨٨٣ بليون دولار. ورغم الأزمة السيئة أواخر عام ٢٠٠٨، فقد استمرت التدفقات في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمتها ٥١٣ بليون دولار.

٦٢ - ومنذ الأزميتين الماليتين لأمریکا اللاتينية وآسيا في التسعينيات، تراكمت لدى البلدان النامية احتياطات أكبر من العملات الأجنبية لغرض الحماية الذاتية من الصدمات المالية الخارجية، مما فاقم الاختلالات العالمية وحد من الموارد التي لولا ذلك لكانت متاحة لاستثمارها بصورة أكثر إنتاجية. وسلط تفاقم الخلل في الموازين العالمية خلال فترة الكساد الكبير الضوء على الأهمية الملحة لبناء شبكة أمان مالي عالمية من أجل التصدي لهذه المشاكل.

٦٣ - وحفز الكساد الكبير لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الذي نشأ منذ الثمانينيات. وبدا أن نفوذ وزراء مالية مجموعة البلدان السبعة بدأ يتزحزح جزئيا بسبب صعود نجم مجموعة البلدان العشرين التي أصبحت الآن تجتمع على مستوى القادة منذ أواخر عام ٢٠٠٨ وبات يحسب لها النجاح في التخفيف من بعض الآثار

السلبية للركود الكبير وتحريك العمل الجماعي اللازم لتعجيل وتيرة الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، فلا تزال بعض الشكوك تلف هذه الترتيبات الإقصائية المتعددة الأطراف من حيث المساءلة والفعالية والمشروعية.

٦٤ - ومع أن تحسين الأداء الاقتصادي في الأسواق الناشئة فضلا عن غيرها من الاقتصادات النامية أعطى الحق لعدد من البلدان الناشئة ذات الدخل المتوسط في الانضمام إلى مجموعة العشرين، فإن البلدان المتقدمة ما زالت تسيطر على المؤسسات والهيكل المالية الدولية الكبرى. وأصبحت هذه البلدان تطالب، خاصة منذ أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بدور أكبر في إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية كئمن للمساعدة في إنقاذ النظام الاقتصادي الدولي في أعقاب الكساد الكبير.

٦٥ - ومع ذلك، فالإصلاح المتواضع جدا في عام ٢٠٠٨ لنظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي، الذي اشتمل أيضا على بعض إعادة توزيع الحصص على الأسواق الناشئة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لم يدخل حتى الآن حيز التنفيذ. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٠، لم يوافق من العدد المطلوب وهو ١١٢ عضوا سوى ٧٠ عضوا يمثلون ٧٣ في المائة من مجموع الأصوات (٨٥ في المائة هي النصاب المطلوب) على التعديل المقترح لمواد الاتفاق لإعادة توزيع الأصوات والمشاركة في الصندوق^(١٥).

٦٦ - وبالمثل، فإن التحولات المقترحة في القوة التصويتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجموعة البنك الدولي تقصر عن توصية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث إدارة مجموعة البنك الدولي بأن يكون حق التصويت في البنك الدولي مقسما بالتساوي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(١٦).

٦٧ - وهكذا، فبالرغم من النمو السريع والوزن الاقتصادي المتعاظم لعدد من الاقتصادات الناشئة، فسيكون من السابق لأوانه الاستنتاج بأن أصوات البلدان النامية مسموعة بما فيه الكفاية. وبإلقاء نظرة نحو الخلف، يتضح أن العالم يشهد تحولا في النظام الاقتصادي الدولي، لكن ليس وفقا للمسار الذي اقترحه النظام الاقتصادي الدولي الجديد لعام ١٩٧٤.

(١٥) IMF, "Executive Board Progress Report to the International Monetary Fund: The Reform of Fund Governance", p. 3, available from www.imf.org

(١٦) "Repowering the World Bank for the 21st Century". Report of the High-Level Commission on Modernization of the World Bank Group Governance, October 2009. Available from www.worldbank.org

سادسا - الدور المتغير للأمم المتحدة

٦٨ - تمخض عن سلسلة من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التاريخية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التسعينيات توافق عالمي غير مسبوق في الآراء بشأن نظرة مشتركة للتنمية باتت تعرف بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأعدت هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة التاريخية تأكيد بعض من روح وأهداف إعلان عام ١٩٧٤ بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) أعادت الدول الأعضاء تأكيد الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة - بتعبئة جهود التنمية على جميع الصعد، وتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة. وكررت أيضا تأكيدها القوي على التزامها ببلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩ - وهكذا، فإن خطة الأمم المتحدة للتنمية: التنمية للجميع^(١٧) تنطلق من هذه الالتزامات المشتركة للمجتمع الدولي وتعمل على تيسير تنفيذها بما يتماشى والتركيز الراهن على الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة. وتوجز الخطة الأهداف والغايات المتفق عليها للمساعدة على الدفع قدما بتنفيذها وتقييم ذلك التنفيذ، كما تفصل المبادئ المشتركة المتعلقة بخيارات السياسة الإنمائية. والخطة ملك للجميع وإنجازها يتوقف على جهود كافة أصحاب المصلحة. وهذا ما يفسر الأهمية الحاسمة للخطة، التي تقرر بالتفاوت العارم الذي يسم عالم اليوم المطبوع بالعملة، وتغطي طائفة واسعة من المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

٧٠ - وتشمل الخطة قضايا مترابطة تتراوح بين الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والاندماج الاجتماعي، والصحة، والسكان، والعمالة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية المستدامة، والمالية والحوكمة. وتغطي قضايا شاملة مثل الآثار المتفاوتة للعملة، وعدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها، وزيادة مشاركة البلدان النامية في إدارة الاقتصاد العالمي. وتتناول الخطة أيضا أوجه الترابط بين التنمية والتزاعات.

٧١ - وهذه العمليات التشاركية والأهداف الإنمائية المتفق عليها مهدت الطريق لمؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، الذي اعتمدت خلاله سلسلة من الأهداف والغايات المثيرة للتحدي والمحددة زمنيا. وورد العديد منها مفصلا فيما بعد باعتباره الأهداف الإنمائية للألفية. وأشركت عملية المؤتمر كثيرا من أصحاب المصلحة الرئيسيين: الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

(١٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.1.17.

والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ونشأت عن العملية شراكة عالمية من أجل التنمية، لها إطار للمساءلة المتبادلة بات معترفاً به الآن على أنه حاسم في تعزيز التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية.

٧٢ - ومفهوم "التنمية المستدامة" الذي تجسّد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - المعروف باسم قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ - يحدد مسؤوليات الدول عن المراعاة الكاملة للآثار البيئية لسياستها الاقتصادية. وأقر مؤتمر القمة بأن التنمية المستدامة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ويسعى نهج التنمية المستدامة هذا إلى القضاء على الفقر في العالم النامي وضمان التقليل من الأضرار البيئية لأنماط عيش الإنسان.

٧٣ - وأكد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية أن حماية البيئة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية الإنمائية. ويؤكد المبدأ ٧ من إعلان ريو على "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وهو إقرار بالمسؤولية البيئية الأكبر للملقة على عاتق البلدان المتقدمة النمو. وإلى جانب التعبير عن أوجه الاختلاف بين البلدان من حيث مساهماتها التاريخية في نشوء المشاكل البيئية المعاصرة، فإن هذا يعد أيضاً اعترافاً لكل منها بقدراتها المالية والتكنولوجية والتزاماتها. ويعني ذلك أنه على الدول المتقدمة النمو أن تتحمل التزامات أكبر من البلدان النامية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف^(١٨).

٧٤ - وأعاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، التأكيد على أن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هدف إنمائي شامل، ودعا جميع الحكومات إلى البدء في تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥. ويتطلع جدول أعمال القرن ٢١ إلى تحول في المواقف والتصرفات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت خطة التنفيذ مؤتمر القمة جميع البلدان إلى وضع برامج لتشجيع الاستهلاك والإنتاج

(١٨) بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون هو مثال بارز للتعاون الفعال المتعدد الأطراف للتصدي للتحديات البيئية العالمية من خلال إصلاح ثقب الأوزون في الغلاف الجوي العلوي. وفي تلك الحالة، كان هناك دعم شبه عالمي لاتفاق ملزم لجميع البلدان للتخلص التدريجي من استخدامها لمعظم المواد المستنفدة للأوزون وفقاً لجدول زمني صارم. وتشمل الخصائص الرئيسية للاتفاق ما يلي: منح فترة سماح للبلدان النامية من أجل الامتثال بالتخلص التدريجي؛ وإنشاء صندوق متعدد الأطراف تموله البلدان المتقدمة النمو لتغطية التكاليف الإضافية لهذا التخلص التدريجي في البلدان النامية؛ ووضع ترتيبات لتوفير المعلومات والتحليلات بشأن الخيارات التكنولوجية وآثارها الاقتصادية في جميع البلدان؛ وسنّ حكم تجاري لتشيط المتفعين المجانيين. وقد استشهد بالعديد من هذه الخصائص المميزة كنموذج ممكن للتصدي لتغير المناخ، على الرغم من أن المشكلتين مختلفتان إلى حد ما، ولا سيما فيما يتعلق بحجم التمويل اللازم.

المستدامين. وحددت الحكومات تعهداتها بحماية قاعدة الموارد الطبيعية في العالم لدعم التنمية المستدامة.

٧٥ - وأقر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤ بالترباط بين السكان والتنمية والاستدامة البيئية، داعياً إلى سياسات اقتصادية كلية وسياسات اجتماعية - اقتصادية مناسبة لتعزيز التنمية المستدامة. وسلّمت التوصيات الواردة في برنامج العمل بأن صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بالسكان هي مسؤولية كل بلد، وينبغي أن تأخذ في الحسبان التنوع الاقتصادي والاجتماعي والديني والعرقي والبيئي. واعترف المؤتمر أيضاً بأهمية تمكين المرأة على كافة الصعد.

٧٦ - وأرسى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين عام ١٩٩٥ جدول الأعمال الحالي للسياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المرتبط بإطار أولويات السياسة الدولية بشأن التنمية والسلام^(١٩). ويتضمن إعلان ومنهاج عمل بيجين الذين اعتمدهما المؤتمر، مشروع خطة عمل شاملة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة.

٧٧ - وركز مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمعقود أيضاً في عام ١٩٩٥ على الحد من الفقر وخلق فرص العمل والاندماج الاجتماعي. واعتمد مؤتمر القمة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢٠) ١٠ التزامات بتحقيق التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز العمالة الكاملة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وضمان الإنصاف في فرص حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية الأولية، وزيادة الموارد المالية المخصصة للتنمية الاجتماعية. واعتمد برنامج العمل في أكبر اجتماع للقيادات الوطنية يعقد حتى ذلك الحين، وقد حضره ١١٧ من رؤساء الدول والحكومات.

٧٨ - وجرى التعبير عن العديد من الطموحات التي تطلع إليها النظام الاقتصادي الدولي الجديد لعام ١٩٧٤ في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢ الذي اشتهر بجدول أعماله الحافل ومدى التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وفي إطار توافق آراء مونتيري، تعهدت الحكومات وألزمت النظام المتعدد الأطراف بالعمل من أجل تعبئة الموارد المحلية وتدفقات الموارد من القطاع

(١٩) عقدت المؤتمرات العالمية الثلاثة السابقة المعنية بالمرأة في مكسيكو (١٩٧٥) وكوبنهاغن (١٩٨٠) ونيروي (١٩٨٥).

(٢٠) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 96.IV.8، القرار الأول، المرفق الأول.

الخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وتخفيف الديون، ومسائل (الاقتصاد العالمي) الشاملة.

٧٩ - وشدد توافق آراء مونتيري على ضرورة الإبقاء على قدر كاف ومستقر من تدفقات الموارد المالية وغيرها إلى البلدان النامية، داعياً إلى اتخاذ تدابير لزيادة الشفافية واستدامة التدفقات المالية، واحتواء التقلبات المفردة في تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والمعاملات عالية الاستدانة. وقد كرر هذه الدعوات كل من مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠٨، ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في نيويورك عام ٢٠٠٩. وأكد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على ضرورة تعزيز تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وضمان دعمها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً من أجل المضي قدماً نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والشمول الكاملين.

٨٠ - وأكد توافق آراء مونتيري على أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية. وينبغي أن تتضمن الجهود المبذولة لإصلاح النظام المالي الدولي تنسيقاً أقوى لسياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المتقدمة النمو الرائدة، وكذا آليات أفضل لمنع نشوب الأزمات المالية وإدارتها. وأقر توافق آراء مونتيري أيضاً بالأهمية الحيوية لتعزيز التعاون الضريبي الدولي، ودعاً إلى زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في صنع القرار الاقتصادي الدولي، بما في ذلك وضع المعايير والقوانين المالية. وهكذا، فقد أوضحت الدول الأعضاء التزامها بإصلاح المؤسسات المالية الدولية لتعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في صنع القرارات المالية والاقتصادية المتعددة الأطراف.

٨١ - وكانت قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عالميان من حيث حضورهما وجدول أعمالهما. فقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لتأكيد "إيمانهم بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. وينص أيضاً إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمدته قادة ١٨٩ بلداً، على أنه "يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقاً لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين" (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرتان ١ و ٦).

٨٢ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهدت الدول الأعضاء بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ. وأعاد مؤتمر القمة التأكيد على أن التجارة الدولية يجب أن تعزز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع (القرار ١/٦٠، الفقرة ٢٧). وقد أعد المؤتمر باعتباره مؤتمر قمة لمتابعة مؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات العالمية. ودعا مؤتمر القمة أيضا إلى وضع استراتيجيات إنمائية وطنية وإلى توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

٨٣ - وهكذا، فإن خطة الأمم المتحدة للتنمية تجسد روح ومقاصد إعلان عام ١٩٧٤ بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتتصدي في الوقت نفسه لتحديات التقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. وعلى الصعيد الدولي، تتضمن الخطة التحديات المعاصرة للإدارة الاقتصادية العالمية مثل التمويل الدولي، والديون، والمعونة، والتجارة والتكنولوجيا والهجرة.

سادسا - استنتاجات

٨٤ - خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي سادها نظام بريتون وودز - الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة حتى سنوات السبعينيات، كانت البلدان حرة في أن تكون لها سياساتها التجارية والصناعية الخاصة طالما أنها أزالوا عددا من القيود الحدودية على التجارة ولم تميز بين شركائها التجاريين. وكانت القواعد تثنى عن القيود الكمية، لكنها لا تنهى عن رسوم الاستيراد. وفي مجال التمويل الدولي، كان مسموحا للبلدان، بل كانت تلقى التشجيع في الواقع، بالإبقاء على قيود مفروضة على تدفقات رؤوس الأموال. وممكنها ذلك من اتباع سياسات اقتصاد كلي مقاومة للدورة الاقتصادية ومناصرة للاستثمار، مما أدى إلى ما بات الآن يعرف باسم "العصر الذهبي".

٨٥ - وتتطلب العولمة من الحكومات أن تبقى على حاذبيتها للأسواق الدولية للسلع ورؤوس الأموال على حد سواء. أما اللوائح والسياسات المحلية فإما متوائمة مع السوق أو مع اشتراطات أخرى لتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي. وتقييد الالتزامات الدولية الجديدة في مجال التجارة والاستثمار الأجنبي حركة الحكومات، وتقلص حيز السياسات العامة المتاح للحكومات الوطنية، وهو ما يتنافى مع روح النظام الاقتصادي الدولي الجديد لعام ١٩٧٤.

٨٦ - وفي عالم كهذا، باتت هيئات تقرير السياسات الاقتصادية، مثل البنوك المركزية والسلطات المالية، معزولة بصورة متزايدة، عن العمليات السياسية، بحجة الحفاظ على ثقة السوق، مما يزيد من تقويض حيز السياسات وهامش الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وقد أخفق هذا في جلب الازدهار إلى الفقراء والمستضعفين.

٨٧ - وحاولت الدول الأعضاء، من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التاريخية منذ التسعينيات، أن تستعيد ما فقد من حيز للسياسات. وقد أكدت تملك زمام المبادرة الوطنية في الاستراتيجيات الإنمائية، وطالبت بمشاركة أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي. وتعكس خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة، بعضاً من روح النظام الاقتصادي الدولي الجديد لعام ١٩٧٤، وتدعي أيضاً أنها تسعى لتحقيق "التنمية للجميع".